الأمم المتحدة S/2005/404

مجلس الأمن

Distr.: General
22 June 2005
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأحيطكم علما بأن انتخابات برلمانية عقدت في جمهورية ناغورنو كاراباخ في ١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، هي الرابعة من نوعها في الجمهورية منذ ١٩٩١، عندما أعلنت الجمهورية استقلالها عن أذربيجان بناء على استفتاء أجري وفقا لمعايير القانون الدولي والتشريعات القائمة في ذلك الوقت. وقد عقدت انتخابات سابقة لتشكيل الهيئة التشريعية لجمهورية ناغورنو كاراباخ في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وراقب الانتخابات البرلمانية في ١٩ حزيران/يونيو نحو ١٠٠ مراقب من الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية التشيكية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليونان ومن دول أخرى.

وتعقد الانتخابات في ناغورنو كاراباخ بهدف كفالة الحكم الذاتي للسكان الذين يعيشون في الإقليم ولتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وهو ما يشجع عليه المجتمع الدولي كافة.

وتضمنت الوثيقة التي حددت مهام عملية منسك، التي اعتمدها مجلس وزراء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بهلسنكي في عام ١٩٩٢، إشارة محددة إلى ناغورنو كاراباخ كطرف في المفاوضات ممثلة بسلطاتها المنتخبة. وجاء في موجز استنتاجات الاجتماع الإضافي لمجلس الوزراء أن رئيس مؤتمر منسك سيدعو، بعد التشاور مع الدول المشاركة في المؤتمر، ممثلي ناغورنو كاراباخ المنتخبين وممثليه الآخرين للمشاركة في المؤتمر كطرف معني.

إن القانون والنظام ليسا مطلوبين فحسب لناغورنو كاراباخ، بل أنهما ضروريان لها، حتى وإن لم يُحدد وضعها النهائي بعد. فالسلطات المنتخبة من قبل الشعب سرعان ما تصبح عاملا هاما في العملية التفاوضية وفي تنفيذ ما يمكن التوصل إليه من اتفاقات عبر المفاوضات. كما أنها تعبير عن حق الشعب في تقرير المصير.

230605 230605 05-39575 (A)
0539575

والانتخابات البرلمانية في ناغورنو كاراباخ لعام ٢٠٠٥ هي الأولى التي تعقد بموجب قانون الانتخابات الجديد، الذي أدخل عدة تحسينات على الإجراءات التي كان معمولا بها أثناء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية السابقة. فقد تقدمت ثمانية من بين الأحزاب السياسية التسعة في ناغورنو كاراباخ بمرشحين. وقدمت ستة من هذه الأحزاب قوائم حزبية مستقلة، بينما شكل حزبان قائمة حزبية مشتركة للحملة الانتخابية. وكانت نسبة ٨,٥ في المائة من المرشحين. وشارك أكثر من ٧٠ في المائة من الناخبين المسجلين البالغ عددهم ٥٧٦ ٨٩ ناخبا في الانتخابات، متجاوزين شرط الحد الأدنى المتمثل في ٢٥ في المائة. وتنافست سبعة أحزاب و ١٨٥ مرشحا على مقاعد البرلمان الرابع لناغورنو كاراباخ، حيث كان من المقرر انتخاب ثلثي مقاعد البرلمان الـ ٣٣ بالاقتراع المباشر والثلث وفق نظام التمثيل النسبي.

وخلص التقرير الأولي لوفد فريق القانون الدولي العام والسياسة العامة في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ '**الانتخابات البرلمانية في ناغورنو كاراباخ**' إلى أن ناغورنو كاراباخ أحرزت تقدما مشهودا في بناء الديمقراطية، كما قامت سلطاتها بمساع جدية لإجراء اقتراع سنة ٢٠٠٥ بالطرق الديمقراطية. وقد بدا أن قانون الانتخابات الجديد بخاصة ساعد على إطلاق الطاقات السياسية لشعب كاراباخ، وفي نفس الوقت وجهت تلك الطاقات في اتجاهات ديمقراطية من خلال تيسير إقامة الأحزاب السياسية. وبدا أن تحديد الدوائر الانتخابية جاء على أساس الاعتبارات التقنية وليس السياسية. وبالرغم من أنه لا يزال هناك متسع لمزيد من التحسن، فهناك كذلك دواع للتفاؤل لكون شعب ناغورنو كاراباخ يستطيع أن يوطد التقدم الديمقراطي الذي شهدته انتخابات ١٩ حزيران/يونيه.

وذكر وفد فريق القانون الدولي العام والسياسة العامة أن المناخ العام في مواقع الاقتراع بدا إيجابيا وعمليا. ولم يكن ثمة دليل على الترويع أو أي مناخ من الخوف أو الشك لدى الناخبين. وأُشير، إضافة إلى ذلك، إلى أن تغييرات القانون الانتخابي التي أدخلتها اللجنة الانتخابية المركزية فتحت المجال الديمقراطي أمام كل الأحزاب. وتقيد التنافس في هذا الميدان بالمعايير الانتخابية المقبولة دوليا. وكان تطور نظام الاقتراع نحو أن يصبح عملية أكثر ديمقراطية، وطبيعة الحملة الانتخابية، وسلوك الناخبين والمسؤولين يوم الانتخابات، في مجملها، علامات قوية على أن ناغورنو كاراباخ أحرزت تقدما هاما نحو إقامة ديمقراطية تؤدي وظيفتها، ومن المأمول أن تصبح مستدامة. وحيى الوفد الناخبين والمرشحين، وعلى الأخص اللجنة الانتخابية المركزية، على إبداء التزام جاد من أجل إقامة نظام ديمقراطي في ناغورنو كاراباخ ومن أجل العمل في إطار القواعد والإجراءات قبل وخلال الانتخابات. وكانت البيئة الانتخابية هادئة ولم يجر تلقي أية تقارير عن الترويع العام.

وكان وفد فريق القانون الدولي العام والسياسة العامة مشكَّلا من أعضاء لديهم تجربة متوازنة في رصد الانتخابات دوليا وبناء الديمقراطية في يوغوسلافيا السابقة وفي أفغانستان، كما لديهم خبرة إقليمية.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أرمين **ماتيروسيان**
السفير
الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة